رسـالـةُ

الإهليلج المُربى لصحَّةِ داءِ السَّوداءِ

" الرِّسالةُ الإهليلجيَّةُ "

تأليفُ

شهيدُ المُحدِّثينَ العلَّامةُ السَّيِّدُ الميرزا محمَّدُ بنُ عبدِ النَّبيِّ

النَّيشابوريُّ الخراسانيُّ الملقَّبُ بـ" جمالِ الدِّينِ"

المُستشهَدُ ببلدةِ الكاظمَينِ سنة ١٢٣٢ هـ

تحقيقُ : أبو الحسنِ عليُّ بنُ جعفرِ بنِ مكيٍّ آل جسَّاسٍ

معلوماتٌ عن الرِّسالةِ وصورٌ منَ المخطوطِ

أوردَها المصنِّفُ في كتابهِ تسليةِ القلوبِ الحزينةِ(١) ، ووسَمَها بـ"**الإهليلَجِ**(٢) **المُربَّى لصحَّةِ داءِ السَّوداءِ**" وهيَ أحد النُّسختَينِ المعتمدتينِ ورمزنا لَها بـ"**ت**" .

وأوردَهَا تلميذُهُ المولى عبدُ الصَّاحبِ الدُّوانِيُّ في الجزءِ الأوَّلِ منَ **الفوائدِ الذَّهبيَّةِ**(٣) ؛ ووسَمَها بـ"**الرِّسالةِ الإهليجيَّةِ**" ؛ وهيَ النُّسخةُ الثَّانيةُ ؛ ورمزنا لَها بـ"**ف**" وكَتَبَ عليهَا تعليقاتٌ سندرجهَا في الهامشِ .

---

(١) تسليةُ القلوبِ الحزينةِ : ص١٧٧ ، ١٧٨ ، مخطوطٌ في مجلَّدٍ كُتبَ عليهِ السَّادسُ كانَ موجودًا في خزانةِ آلِ جمالِ الدِّينِ برقم **٣٩٦ ـ ٥** كما جاءَ في فهرستِ مخطوطاتِهَا : ص**١٣٣** : رقم **١٤** ، مجلَّةُ الموسمِ ، عدد١ ، **١٩٨٩**م ، ولدينا صورةٌ منهُ .

(٢) الإهليلجُ : الواحدةُ إهليلجةٌ ، معرَّبٌ ، ثمرٌ منهُ أصفرُ ، ومنهُ أسودُ وهوَ البالغُ النُّضج ، ومنهُ كابليٌ ينفعُ من الخوانيقِ ، ويحفظُ العقلَ ، ويزيلُ الصُّداعَ ؛ وهوَ في المعدةِ كالكاذبانونةِ ـ هيَ المرأةُ العاقلةُ المدبِّرةِ في البيتِ ـ ، وقد رويَ أنَّهُ شفاءٌ من سبعينَ داءَ .

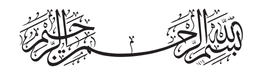
(٣) الفوائدُ الذَّهبيَّةُ : ج١ : ص**٥٤ ـ ٥٦** ، مخطوطٌ .

صورٌ من المخطوطِ

صورةٌ بدايةِ الرِّسالةِ ، النُّسخة " ت "

صورةٌ نهايةِ الرِّسالةِ، النُّسخة " ت "

[المقدّمةُ]



الحمد لله ، وسلامٌ على عبادِهِ الَّذينَ اصطفى ؛ وبعدُ :

فقد كانَ في سالفِ الزَّمانِ رجلٌ يقالُ لهُ " **رامداس** " قد قرأ الكتبَ السَّماويةَ وعرفَ الحوادثَ بإخبارِ محدثِهَا ؛ قَدِمَ مباحثًا عن الأديانِ بلدَ فارسَ ؛ **وسَأَلَ** : هل هنُا عالـم بمذهبِ خاتمِ المرسلينَ ؟

فقيلَ لهُ : نعم هنَا رجلٌ يقالُ لهُ الشَّيخُ محمَّدُ عليٌّ الخازنُ الَّلاهيجيُّ .

فاستأذنَ عليهِ ودَخَلَ على الشَّيخِ **وقالَ** : أيُّها الشَّيخُ إنَّ لي مسائلَ ثلاث إن أجبتَ عنهَا تركتُ ملَّةَ آبائي ودخلتُ في دينكَ .

قالَ الشَّيخُ : هاتِ ما عندكَ .

[قصَّةُ رامداسَ وطلبُ الإهليلجِ لعلاجِ السَّوداءِ]

قالَ : إنِّي كنتُ من ملوكِ بلادي حَدَثَ بي حادثٌ من غلبةِ السَّوداءِ ؛ فجَمَعَ والدي لي الأطباءَ ؛ فأجمعوا على أنَّ دوائيَ الإهليلجُ المُربَّى ولا دواءَ لدائي غيرهَا ؛ وقد عَسرَ عليَّ حصولُها هناكَ ؛ فخرجتُ عن دولتي وعزِّي طالبًا لذلكَ الدَّواءِ ، وقد وصفوا لي وصفَهَا وبلدَهَا ؛ فقدمتُ هذا البلدَ المعروف عليها منهُ ؛ وسألتُ عن سوقِ العطَّارينَ ودخلتهُ .

وقلتُ : هل فيكم أحدٌ عندَهُ الإهليلجُ المُرَّبى ؟

فصاحوا جميعًا : هذا سوقُهَا ؛ وهيَ مبذولةٌ عندنَا .

فقلتُ لهم : صفوا لي الإهليلجَ وتربيتَهَا حتَّى أعلمَ أنَّ الَّذي عندكم هوَ الَّذِي وصفوا لي أطبائي ؛ وأريدهُ لدوائي .

فلمَّا وصفوا **قالوا** : هيَ تضربُ إلى السَّوادِ طوالٌ ؛ رأسُهَا أدقُّ من أصلِهَا عفصُ المذاقِ (١) باردٌ يابسٌ قابضٌ .

فقلتُ : نعم هذا هوَ الَّذي أريدهُ ؛ فلمَّا أخرجوا لي منَ الطَّبلةِ [خرَّاجاً] (٢) وأخرجتُ الثَّمن لأنقدهُ لهم رأيتُهُ أحمرَ اللَّونِ ، كبيرَ الحجمِ شَلجميٌّ (٣)

---

(١) طعامٌ عَفِصٌ : فيهِ تقبُّضٌ .

(٢) ما بيَنَ [ ] وردَ في (ف) دونَ (ت) .

(٣) السَّلجمُ ـ بالسِّيُن ـ معرَّبٌ أو الشَّلْجَمُ بالشِّيَن ـ وهوَ الأصلِ ، وقد جاءَ في الكافي ج٦ : ص ٣٧٢ : باب السَّلجم : ح١ عن عليِّ بنِ المسيِّبِ عن العبدِ الصَّالح ـ يعني الكاظمَ ـ عليه السلام قالَ : ((**عَلَيْكَ بِاللِّفتِ فَكُلْهُ ـ يَعْنِي السَّلْجَمِ (بالشَّلْجِ خ) ـ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ وَلَهُ عِرْقٌ مِنَ الجُذَامِ ؛ وَاللِّفتُ يُذِيْبُهُ**)) .

الشَّكلِ ؛ حلوَ المذاقِ ؛ وإذا هوَ أصلُ السِّلقِ .

فقلتُ : ليسَ هذا دوائي[١] ؛ لأنَّهُ مباينٌ لأوصافٍ اتَّفقنا أنهَّا أوصافُ دوائي .

فقالوا : عَرَضت لنَا عوارضَ نهبت أسواقَنا[٢] ، واشتبهَ علينَا كلُّ دواءٍ كنَّا نعالجُ بهَا ؛ فنحنُ نستعملُ من ذلكَ الزَّمانِ إلى الآنِ بأصلِ السِّلقِ بدلاً من الإهليلجِ .

فقلتُ : ثَبَتَ عندي أنَّكم حميرٌ ؛ بل أضلُّ ، وخرجتُ من سوقِهم أنسلُّ .

فصاحَ بي صائحٌ من آخرِ السَّوقِ الَّذي تريدُهُ هوَ عندي وغيرُهُ عنهُ لا يجدي ؛ فأخرجَ لي على الوصفِ المعهودِ ، وسلَّمتُ الثَّمنَ المنقودَ .

[**فقلتُ**] : فهل يجوزُ أن يبليَ الحكيمُ عبدَهُ بداءٍ يكلِّفُهُ فيهَا بالمداواةِ ولَـم يجعل لهُ لتلكَ الدَّاءِ دواءً ؟

فقالَ : حاشا للحكيمِ عن هذا وأمثالِهِ ثُمَّ حاشاهُ .

---

(١) كذا في (ت) ، وفي (م) : ((لي بدواءٍ)) .

(٢) كذا في (م) وهوَ الأرجحُ، وفي (ت) : ((أسواقَهَا)) .

[في خواصِّ خيرِ الأديانِ في الكتبِ السَّماويةِ]

فقال : إنِّي قرأتُ في الكتبِ السَّمـاويةِ أنَّ خيرَ الأديانِ اسمُهُ الإسلامُ فسألتُ عن المسلمينَ ؛ فقالوا : نعم هوَ عندنَا في التَّنزيلِ الحميدِ : ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾[1] ، ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[2] ؛ وهوَ الدِّينُ الَّذي نحنُ عليهِ .

فقلتُ : بيِّنوا لي وصفَهُ المميَّزَ حتَّى أعرفَهُ هل هوَ الَّذي قرأتهُ في الصُّحفِ الأولى أم لا .

فقالوا : هاتِ الَّذي معكَ .

فقلتُ : خاصَّتُهُ الثَّباتُ والأمنُ منَ النَّسخِ والتَّبديلِ من بعدِ الكمالِ[3] وانتقالِ النَّبيِّ المفضالِ ، وأنَّ حلالهُ حلالٌ إلى يومِ القيامةِ ، وحـرامَـهُ حرامٌ إلى يـومِ القيامـةِ ، وأنَّهُ مُـؤسَّسٌ بالخبـرةِ والنَّقلِ لا الفكرةِ والعقلِ ، وأنَّ طريقَهُ التَّسليمُ ولا يحيطُ بهِ العقلَ السَّقيمَ ، وأنَّ لهُ حدودًا محدودةً لا تزيدُ ولا تنقصُ أبدًا .

فقالوا : جميـعًا هذا الَّذي نحنُ عليهِ ؛ وندعوا النَّـاسَ إليـهِ ، ونكفِّرُ مَن خالفَهُ .

---

(١) سورةُ آل عمرانَ : الآيةُ **١٩** .

(٢) سورةُ آل عمرانَ : الآيةُ **٨٥** .

(٣) كذا في (ت) ، وفي (م) : ((الإكمالِ)) .

[مخالفةُ ما في الكتبِ الكلاميَّةِ والفقهيَّةِ خواصِّ الإسلامِ فروعاً وأصولاً]

قالَ : فقلتُ : بيِّنوا لي مصداقَهُ .

فقالوا : مصداقُهُ مسائلُ تكليفيَّةٌ مودعةٌ عندنَا في كتبٍ كلاميَّةٍ وفقهيَّةٍ .

فقلتُ : هاتوا واعرضوهَا عليَّ ؛ فلمَّا أتوا بهَا في الأصولِ والفروعِ ـ كلامًا وفقهًا ـ ؛ فإذا هيَ متناقضةٌ متخالفةٌ متهافتةٌ .

فقلتُ : إنَّكم وصفتمُ الإسلامَ بالثَّباتِ أوَّلاً ؛ وهذا هوَ المُتغيِّرُ بتغيُّرِ الأنظارِ الكلاميَّةِ والظُّنونِ الفقهيَّةِ كلّ يومٍ بل كلّ آنٍ ، وقلتمُ إنَّهُ مُؤسَّسٌ بالخبرةِ والنَّقلِ ؛ وهذا هوَ المُؤسَّسُ بالفكرةِ وشبهِ العقلِ ، وبينَ الثَّابتِ والمُتغيِّرِ بحسبِهِ المصداق والمفهوم تباينٌ معلومٌ [١] ، وكلُّ مباينٍ شيء وهُوَ [٢] غيرُهُ ؛ فإنْ كانَ الإسلامُ علماً للثَّابتِ المحمَّديِّ خاصَّة بنصٍّ من ذي الجلالِ والإكرامِ ؛ فهذا الَّذي عندكُم هوَ المُتغيِّرُ الفكريُّ وهوَ غيرُ الإسلامِ

---

(١) في (ف) : ((يقولُ الجامعُ ـ الدُّوَّانيُّ ـ : الثَّباتُ والتَّغيُّرُ وصفانِ متضادَّانِ بالضرَّورةِ ؛ فلا يجتمعانِ في محلٍّ بالضَّرورةِ ؛ فالموصوفُ بهما متباينانِ بالضَّرورةِ . فإنْ قلتَ : تباينُهُما ممنوعٌ مصداقًا أو قد يتَّحدُ المصداقانِ كما إذا اجتهدَ المُجتهدُ وظنَّ وجوبَ صلاةِ الجمعةِ في زمانِ الغيبةِ معَ تحقُّقِ شرائِطِهَا ؛ فإنَّ هذا الحكمَ الاجتهاديَّ المتغيِّرَ عينُ الحكم المُحمَّديِّ الثَّابتِ . قلتُ : لا شكَّ أنَّ وجوبَ الجمعةِ الاجتهاديِّ الَّذي منْ شأنِهِ التَّغييرُ والتَّبديلُ مباينٌ للوجوب الَّذي من شأنِهِ الثَّباتُ والدَّوامُ وهوَ من دينِ الإسلامِ ، وطريقُ أحدِهما السَّماعُ ، وطريقُ الآخرِ النَّظرِ والفكرِ ؛ فطريقاهُما مختلفانِ متباينانِ ؛ لأنَّ الشيءَ يختلفُ باختلافِ المُشخِّصاتِ والأوصافِ والعوارضِ ، وتتباينُ الأشياءِ بتباينِ أوصافِهَا وتضادِّهَا وإنْ تماثلت الصُّورةُ بالضَّرورةِ ؛ فالواجبُ الثَّابتُ غيرُ الواجبِ المُتغيِّرِ ؛ وإلاَّ لاجتمعَ المتضادَّانِ في محلٍّ واحدٍ ، وكلُّ متغايرينِ متباينانِ بالضَّرورةِ فلا تغفل)) انتهى .

(٢) كذا في (ت) ، وفي (ف) : ((فَهُوَ)) .

﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[١] .

فقالوا : تعبَّدنَا بالمُتغيِّرِ الفكريِّ بدلاً منَ الثَّابتِ المُحمَّديِّ لأنحاءٍ منَ الأعذارِ الخياليَّةِ .

قالَ : **قلتُ** : إذا ثَبَتَتِ المغايرةُ ؛ فالتَّعبُّدُ بهذا الغيرِ الَّذي هوَ عندَكُمْ مبتغٍ لغيرِ الإسلامِ دينًا ، وكلُّ مبتغٍ لغيرِ الإسلامِ دينًا ؛ فلن يُقبَلُ منهُ وهوَ في الآخرةِ منَ الخاسرينَ ؛ فكيفَ صحَّتْ لكمُ الدَّعـوةُ إلى هـذا الـدِّينِ الَّذي هوَ في أصـولِهِ ـ وهيَ الكلاميَّةُ ـ ؛ وفروعُهُ ـ وهيَ الفقهيَّةُ ـ مباينٌ للإسلامِ الَّذي مُقوِّمُ ماهيَّتِهِ الثَّباتُ والخبرةُ بالنَّقلِ والتَّسليمِ كما صحَّ بالإشاعةِ والإذاعةِ عن إمامِكم أميرِ المؤمنينَ عليه السلام أنَّهُ قالَ [٢] : **« لَأنْسِبنَّ لَكُمُ اليَـوْمَ الإِسْلامِ نِسْبَةً مَا نَسَبَهُ أَحَدٌ بَعْدِيَ وَلَنْ يَنْسِبَهُ أَحَدٌ بَعْدِي** [٣] : الإِسْلامُ هُوَ التَّسْلِيْمُ **»** .

(١) سورةُ آل عمرانَ : الآيةُ **٨٥** .

(٢) رويَ في المَحاسنِ : ج**١** : ص**٢** : باب الاحتياطِ في الدِّينِ والأخذِ بالسُّنَّةِ : ح**١٣٥**، والكافي : ج**٢** : ص**٤٥** : باب نسبةِ الإسلامِ : ح١ وليسَ فيهما : ((لكم)) .

(٣) في الكافي والمَحاسنِ : ((**وَلا يَنْسِبَهُ أَحَدٌ بَعْدِي إلاَّ بِمِثْلِ ذَلِك**)) .

[في ذكرِ الطَّائفةِ المقتصرةِ على التَّلقِّي من المعصومِ]

فلمَّا بَلَغَ كلامهُ ههُنَا قالَ لهُ الشَّيْخُ : كلمَّا قلتَ فهوَ حقٌّ وصدقٌّ ؛ لكن هنَا أمرٌ آخرُ خفيٌّ عليكَ إنْ صفَّيتَ الجهدَ بمصفاةِ الإخلاصِ يؤدِّيكَ (١) إلى خيرِ مناصٍ ، وعندنَا طائفةٌ أخرى ليست أصولُهم فلسفيَّةً ولا كلاميَّةً ، ولا فروعُهُم فقهيَّةً فكريَّةً استنباطيَّةً ؛ هم مقتصرونَ على المُتلقَّى منَ النَّبيِّ الخاتمِ ﷺ من غير ابتناءٍ على الأفكارِ الوهميَّةِ والأنظارِ الفكريَّةِ ، يدًا بيدٍ خلفًا عن سلفٍ قرنًا بعدَ قرنٍ إلى الآن بسماعٍ متَّصلٍ بسماعِ النَّبيِّ المعصومِ بسماعِ جبرئيلَ الأمينِ من ميكالَ (٢) من إسرافيلَ منَ اللَّوحِ منَ القلمِ منَ اللهِ ربِّ العالمينَ **أولاً** ، ثمَّ القراءةِ على صاحبِ السَّماعِ ـ وهوَ يُصغِي إليهِ ـ **ثانيًا** ، ثمِّ الضَّبطِ لهُ في مجلسِهِ **ثالثًا** ، ثمَّ العرضِ عليهِ بعدَ الضَّبطِ **رابعاً** ، ثمَّ الإجازةِ بعدَ تحقُّقِ الأركانِ الأربعةِ **خامسًا** . وهذِهِ الأصولُ الخمسةُ أصولُ الدِّينِ المُسمَّى بالإسلامِ فيما حواهُ ـ من فرضٍ ، وسنُّةٍ ، ونفلٍ ، وحلالٍ ، وحرامٍ ـ معَ كونِ الدُّعاةِ النَّافينَ عن الدِّينِ تحريفَ الغالينَ وانتحالَ المبطِلِينَ من وراءِ الحملةِ والمُتحمِّلِينَ ؛ معَ كونِ القيِّمِ المنصوصِ والوصيِّ المخصوصِ من ورائِهم أجمعينَ إلى يومِ الدِّينِ ؛ وإلاَّ فالثَّباتُ معَ فقدِ المُقوِّمِ محالٌ وهذا هوَ مذهبُ السَّلفِ الصَّالحِ المُجمَعِ عليهِ سادةُ (٣) الآلِ .

---

(١) كذا في (ت) ، وفي (ف) : ((تُؤدِّيكَ)) .

(٢) كذا في (ت) ، وفي (ف) : ((ميكائيلَ)) .

(٣) كذا في (ت) ، وفي (ف) : ((سادات)) .

فقالَ : من أينَ لي بصدقِ هذِهِ الدَّعوى وحقيقةِ هذا المُدَّعى ؟

قالَ : **فقالَ** : برهانُ حصرِ الحقِّ بينَ الفريقَينِ باتِّفاقِ الخَصمَينِ ـ سلفيَّةٍ وخَلَفيَّةٍ ، علميَّةٍ وظنيَّةٍ ، تسليميَّةٍ واستنباطيَّةٍ ـ ؛ فإذا تبيَّنَ فسادُ أحدُ الطَّريقَينِ تحقَّقَ الحقُ بلا مينٍ .

فقالَ : أينَ داعي هذا الشِّقصِ[١] ؟ ؛ دُلَّني على ذلكَ الشَّخصِ ؟ وأينَ البرهانُ ؟ ؛ فأشارَ ـ تغمَّدَهُ اللهُ ـ برحمتِهِ إلى داعي الزَّمانِ .

(١) الشِّقصُ : الطَّائفةُ والجزءُ والبعضُ منَ الشيَّءِ .

[في السَّبيلِ إلى العملِ بالمختلفاتِ وتيقُّنِ صدورِهَا]

فسألَهُ عن ثاني المسائلِ ؛ وقالَ : كيفَ السَّبيلُ إلى العملِ بالمختلفاتِ ؛ وحصولِ اليقينِ بصدورِهَا ودلالتِهَا على مرادِ سيِّدِ السَّاداتِ ؟

فقالَ لهُ : ثبوتُ [١] الصُّدورِ بطريقِ الإسنادِ والتَّحمُّلِ بنقلِ الثِّقاتِ والعدولِ الأوَّلِ فالأولِ وحصولِ العلمِ بالمرادِ بتفسيرِ البعضِ للبعضِ كما قالَ : **« إنَّ كلامَنَا يُفَسِّرُ بعضُهُ بَعْضًا »** [٢] ، ورفعِ الاختلافِ بمعرفةِ اليقينِ ، والتَّرتيبِ ، والتَّخييرِ ، والعزيمةِ ، والرُّخصةِ ، والدُّورِ الثَّلاثِ ـ دارِ الإيمانِ ودارِ الهدنةِ ودارِ الحربِ والكفَّارِ ـ ، والبيانِ تعليميٍّ ـ بتحميلٍ وتحمُّلٍ واحتمالٍ ـ بمُتَّصلِ الطَّبقاتِ وثقاتِ الرِّجالِ [٣] .

---

(١) كذا في (ف) ، وفي (ت) اللَّفظةُ غير واضحةٍ قد تحتملُ ذلكَ أو : ((نثبتُ)) .

(٢) لَم نقف على هذا اللَّفظِ في المصادرِ الحديثيَّةِ .

(٣) جاءَ في (ف) : ((يقول الجامعُ : حصُر التَّكليفُ بأحاديثَ معيَّنةٍ بحصِر التَّوقيفِ فيهَا يرفعُ احتمالُ القيودِ منَ المُقيَّدِ والتَّخصيصِ بشيءٍ دونَ شيءٍ وبدارٍ دونَ دارٍ ؛ لوجوبِ إزاحةِ عللِ التَّكليفِ على اللهِ وعلى حجَجِهِ القائمينَ موقفَ التَّوقيفِ والتَّعريفِ ، وقد حُقِّقَ ذلكَ سابقًا . وغرضُ المُجيبِ أنَّ طريقَ تحصيلِ العلمِ بالصُّدورِ بواسطةِ الإسنادِ والتَّحمُّلِ بنقل الثِّقاتِ العدولِ بسماعٍ متَّصلٍ إلى المعصومِينَ ، والمرادُ بـ " **الثِّقاتِ** " : مَن لا يروونَ إلاَّ بعدَ الضَّبطِ الرَّافعِ ؛ لاحتمالِ السَّهوِ والغلطِ في السَّماعِ والقراءةِ والكتابةِ والعرضِ ، والمرادُ بـ " العدولِ " : مَن لا يقعُ منهُم التَّعمُّدُ في الكذبِ لعدالتِهِمُ المانعةِ عن ذلكَ ، وإذا ارتفعَ التَّعمُّدُ وقُيِّمَ الخطأُ في الرِّوايةِ ؛ فالمرويُّ عينُ كلامِ المعصومِ من معرفةِ العدولِ الثِّقاتِ بأوصافِهِم ، وبمعرفةِ مشايخِ الإجازةِ وشيوخِ الحديثِ ورجالِ الأخبارِ ؛ والعلمِ الموضوعِ لذلكَ هوَ علمُ الرِّجالِ ، وللعلماءِ طرقٌ أخرى لصحَّةِ الحديثِ وتصحيحِ الأخبارِ المذكورةِ في محالِّها ، وقد ذكرنَا بعضَهَا ، وسنذكرُ

[المقارنةُ بينَ أتباعِ أبي حنيفةَ والاجتهاديِّينَ في العملِ]

فقالَ : ثالثُ المسائلِ : إنَّ أتباعَ أبي حنيفةَ كانَ لهم أمامٌ واحدٌ غير معصومٍ باعترافِهِ واعترافِهِم وما بلغت مدَّةَ تعليمِهِ لهم قرنًا وقد استغنى بما عَلَّم أولياءَهُ من التماسِ العلومِ إلى سائرِ الأبوابِ ، وأنتم يا معشرَ الاجتهاديِّينَ منَ الشِّيعةِ الإماميَّةِ الاثني عشريَّة تدَّعونَ لكم اثني عَشَرَ مُعلِّماً إلهيًا قدسيًّا لاهوتيًّا معصومًا مُلهَماً محدَّثًا تَنزَّلُ عليهِم الملائكةُ والرَّوحُ من كلِّ أمرٍ ، ومدَّة تعليمِهِم لكم من هجرةِ النَّبيِّ إلى ثلاثمائةٍ وثلاثينَ سنةً ما أفادوا لكم شيئًا تستغنونَ بهِ عن السَّرقةِ

بعضاً آخرَ إن شاءَ الله تعالى ، وكلُّ مُصحِّحٍ بطريقٍ لا يلزمهُ الوفاقُ للمُصحِّحِ بطريقٍ آخرَ ؛ وهذا هوَ السِّرُّ في عدَمِ قبولِ بعضِ المُحدِّثينَ لبعضِ الأخبارِ المقبولةِ للآخرينَ ؛ وذلكَ صحيحٌ معَ عدمِ الرَّدِّ ؛ لاختلافِ درجاتِ العلماءِ في مراتبِ الفهمِ والعلمِ ، واختلافِ طرقِ التَّصحيحِ فمَن تيقَّنَ صدقَ حديثٍ بطريقٍ فلا بأسَ عليهِ إن لـم يتيقَّن بهِ عالـمٌ آخرُ ؛ لعدمِ معرفتِهِ لذلكَ الطَّريقِ ، كما أنَّهُ لا بأسَ على مَن لـم يتيقَّن لعدمِ المعرفةِ قالَ عليه السلام : " **مَا أَنْتُمْ وَالبَرَاءةَ يَبْرَأُ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ؛ إنَّ المُؤمنِينَ بَعْضُهُم أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ ، وَبَعْضُهُمْ أَكْثَرُ صَلاةً مِنْ بَعْضٍ ، وَبَعْضُهُم أَنْفَذُ بَصِيْرَةً مِنْ بَعْضٍ ؛ وَهِيَ الدَّرَجَاتُ** " ، وَقِيْلَ لَهُ عليه السلام : " **إنَا نَبْرَأُ مِنْهُمْ - أَيْ مِنْ قَوْم جَرَى ذِكْرُهُمْ - إنَّهُمْ لا يَقُوْلُوْنَ مَا نَقُوْلُ . فَقَالَ : يَتَوَلَّوْنَا وَلا يَقُوْلُوْنَ مَا تَقُوْلُوْنَ تَبْرَؤُوْنَ مِنْهُمْ ؟! قِيْلَ : نَعَمْ . قَالَ : فَهُوَ ذَا عِنْدَنَا مَا لَيْسَ عِنْدَكُمْ ؛ فَيَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَبْرَأَ مِنْكُمْ ؟! . قَالَ : لا جُعِلْتُ فِدَاكَ . قَالَ : هُوَ ذَا عِنْدَ اللهِ مَا لَيْسَ عِنْدَنَا أَفَتَرَاهُ أَطْرَحَنَا ؟ قَالَ : لا وَاللهِ ؛ جُعِلْتَ فِدَاكَ مَا نَفْعَلُ ؟ قَالَ : فَتَوَلَّوْهُمْ وَلا تَبْرَؤُوْا مِنْهُمْ ؛ إنَّ مِنَ المُسْلِمِيْنَ مَنْ لَهُ سَهْمٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَهُ سَهْمَانِ** " الحديث ، وطريقُ حصولِ العلمِ بالمرادِ كونُ الأخبارِ المعصوميَّةِ تُفَسِّرُ بعضُهَا بعضاً كما أخبروا عليهم السلام بهِ ، وطريقُ رفعِ الاختلافِ المنافي للوحدةِ المستلزمةِ للمطابقةِ للواقعِ معرفةُ اختلافِ الجهاتِ والحيثيَّاتِ ، وأنَّ لكلِّ جهةٍ وحيثيَّةٍ حكمًا واحدًا ؛ فلا اختلافَ أصلاً ، وطريقُ البيانِ المتوقِّفِ على النُّطقِ والتَّعليمِ والتَّعلُّمِ والتَّحميلِ والتَّحمُّلِ والاحتمالِ بمتِّصلِ الطَّبقاتِ إلى المُعلِّمِ الرَّبانِيِّ ؛ فلمْ يبقَ عذرٌ للطَالبِ السَّالكِ ، والحمدُ للهِ)) انتهى .

من متاعِ الأعداءِ، أو التَّكدِّي على خوانِ السُّعداءِ؛ فتسرقونَ القواعدَ الأصوليَّةَ والكلاميَّةَ من أصولِ المعتزلةِ والمخالِفِينَ ؛ بحيثُ لا يخفى على المُطَّلِعِينَ . فإنْ تدَّعوا الاستنباطَ من كلامِ الأئمَّةِ الأطهارِ ؛ فهُم يدَّعونَ ذلكَ من كلامِ جدِّهِمُ وسيِّدِهِم الرَّسولِ المختارِ ، وإن تتمسَّكوا بإجماعِ طائفةٍ ظاهرٍ لهم إمام معصوم ؛ فهُم يتمسَّكونَ بإجماعِ أمَّةٍ لهم نبيٌّ معصومٌ ، معَ أنَّ عصمةَ النَّفي وفاقيَّةٌ ، وعصمةَ الإمامِ خلافيَّةٌ ﴿ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾[1] .

---

(١) سورةُ يونسَ : الآيةُ ٣٥ .

وجاءَ في (ف) : ((يقولُ الجامعُ : عادةُ الشَّيعةِ الرَّدُّ على أتباعِ أبي حنيفةَ في أصولِهِم وقواعدِهِم المخالفةِ لطريقتِهِم والطَّعنُ عليهِم بأنَّ أصولَكُمْ غيرُ واردةٍ عن اللهِ ورسولهِ وحججِهِ ، كما أنَّ ذلكَ عادتُهُم في الرَّدِّ على منتحلي التَّشيُّعِ المتمسِّكينَ بعروةِ الأعداءِ - من حيثُ لا يَشعرونَ - الرَّادِّينَ على مَن لم يجدوا على دينِهِم ودينِ آبائِهِم حبًّا للتَّقليدِ وشوقًا إلى عدمِ تركِ ما رَسَخَ في قلوبِهِم حميَّةً حَمِيَّةَ الجاهليَّةِ الَّذينَ يعرفونَ الحقَّ بالرِّجالِ لا الرِّجالَ بالحقِّ ، وبناء دينِهِم على أساسٍ ظاهرِ الاضمحلالِ ، ودليلُهُم في الرَّدِّ على أتباعِ أبي حنيفةَ فيما لم يوافقوهُم - كدليلِ أتباعِ مالكٍ والشَّافعيِّ وغيرِهِما ؛ أوهنُ من بيتِ العنكبوتِ ﴿ وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ ﴾ ؛ كلماتُهُم متناقضةٌ ، وأحكامُهُم متضادَّةٌ يدعونَ الوفاقَ وهمْ من أهلِ الخلافِ ؛ يردُّونَ على أتباعِ أبي حنيفةَ بما يردُ عليهِم منَ القولِ المخالفِ للنَّصِّ والحكمِ بلا نصٍّ ، فربَّما يجيبونَ فيما يردُ عليهِم منَ الاعتراضاتِ بما يجيبُهُم أتباعُ أبي حنيفةَ ؛ بل يجيبوهُم بأقوى منهُ ثُمَّ أقوى - كما لا يخفى على أولي النُّهي - ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴿٥﴾ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ﴿٦﴾ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ﴿٧﴾ ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ﴿٨﴾ ﴾ ، والنَّعيمُ آلُ محمَّدٍ وهم أولياءُ النِّعمِ ؛ فتيقظ)) انتهى .

[منعُ أهلِ العلمِ من السَّلفِ التَّعبُّدَ بقواعدِ الأصولِ والكلامِ للمخالفينِ]

فقال الشيخ قُدِّسَ سِرُّه : أمَّا نحنُ فجماعةُ أهلِ العلمِ منَ السَّلفِ ؛ فلم نجوِّز التَّعبُّدَ بتلكَ التُّرَّهَاتِ ؛ لأنَّهم عليهم السلام قالوا : « **خُذْ مَا خَالَفَ القَوْمَ ؛ فَإِنَّ الرُّشْدَ فِي خِلافِهِمْ** »[1] ، وقالوا عليهم السلام إنهّم ليسوا منَ الحنيفيَّةِ في شيءٍ سوى القبلةِ[2] ، ولَـم نقل بحجيَّـةِ إجماعٍ من غيرِ مستندٍ ؛ وانَّهُ ليسَ عندنَا أصلًا في الدَّلالةِ كما صرَّحَ بِهِ العلاَّمةُ الحِلِّيُّ ـ طابَ ثراهُ ـ في منهاجِ الكرامةِ[3] ، ولا نقولُ بتعبُّدِ الاجتهادِ الاصطلاحيِّ الظَّنِّيِّ[4] ؛ فإنَّهُ تعبُّدٌ بالهوى كما قالَ العلاَّمةُ رحمه الله في تهذيبِ الأصولِ[5] أيضاً : « الحقُّ أنَّهُ صلى الله عليه وآله لَـم يكن مُتعبِّدًا بالاجتهادِ ؛ لقولِهِ تعالى : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾[6] » ؛ فَقَرَنَ الهوى بالاجتهادِ ؛ ونفى عنهُ نطقُ سيِّدِ الأمجـادِ ، وقد قال تعالى : ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ

(١) الكافي : ج١ : ص٨ ؛ لكن فيهِ : ((دَعُوْا مَا وَافَقَ القَومِ)) .

(٢) في الوسائلِ : ج٢٧ : ص١١٩ : باب٩ من أبوابِ القاضي : ح٣٢ / ٣٣٣٦٥ عن رسالةِ القطبِ الرَّاونديِّ عن ابنِ بابويـهِ عن أبي بصيرٍ عن الصَّادق عليه السلام قالَ : ((**فَخَالِفُوْهُمْ فَمَا هُمْ مِنَ الحَنِيْفِيَّةِ عَلَى شَيْءٍ**)) ، وفي المَحاسنِ : ج١ : ص١٥٦ : باب الأهواءِ : ح٨٩ عن بشيرٍ عن سلمانَ مولى طربالَ عنهُ عليه السلام : ((**لا ـ واللهِ ـ مَا هُمْ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ رَسُوْلُ الله صلى الله عليه وآله إلاَّ اسْتِقْبَالَ الكَعْبَةِ فَقَطْ**)) .

(٣) منهاجُ الكرامةِ : ص١٨٣ (مطبعةُ الهادي ، قمُّ ، ط١ ، ١٣٧٩ش / ١٤٢١هـ .

(٤) عرَّفهُ العلاَّمةُ في تهَذيبِ الوصولِ : ص٢٨٣ ، ٢٨٤ مقصد١٢ : فصل١ : مبحث ١ ص٢٨٣ : ((واصطلاحاً : استفراغُ الوسعِ من الفقيهِ لتحصيلِ ظنٍّ بحكمٍ شرعيٍّ)) .

(٥) تهَذيبُ الوصولِ إلى علمِ الأصولِ : ص٢٨٤ .

(٦) سورةُ النَّجم : الآيةُ ٣ .

هَوَىٰهُ ﴾[١]، وقالَ: ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[٢]، وقالَ: ﴿فَمَاذَا بَعۡدَ ٱلۡحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ﴾[٣]، وقالَ ـ غير مرَّةٍ ـ : ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔا ﴾[٤]؛ فنحنُ عرفنَا الرِّجالِ بالحقِّ لا الحقِّ بالرِّجالِ[٥]، وعندنَا ميزانٌ: «**إنَّ لِكلِّ حَقٍّ حَقِيْقَةً ، وَعَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُوْرًا**[٦] ؛ **فَمَا لا حَقِيْقَةَ لَهُ وَلا نُوْرَ ؛ فَهُوَ كَلامُ الشَّيْطَانِ**[٧] » ، والحقيقةُ ممَّا لا تقبلُ التَّغييرَ على حالٍ ، والنُّورُ هوَ الوجودُ الخارجيُّ لا محضَ توهُّمٍ وخيالٍ ، والتَّفصيلُ موكولٌ إلى سعةِ مجالٍ .

فلمَّا أجابَ الرَّجلُ عن باقي المسائلِ ؛ ووجدَهُ بحرًا ليسَ لهُ ساحلٌ أسلمَ وكانَ" **رامداسُ** " ؛ وسُمِّيَ بـ " **عبدِ الله** "[٨] ؛ وقالَ : ﴿ **ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي**

---

(١) سورةُ الفرقانِ : الآيةُ ٤٣ ، هذا الأرجحُ ، وربَّما تكونُ الآية ٥٠ من سورةِ القصصِ : ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾ ، وكُتِبَت خطأً في النُّسخةِ : ((ومن أظلمُ ممَّنِ اتَّخذَ إلهَهُ هواهُ)) .

(٢) سورةُ هودٍ : الآيةُ ١٨ .

(٣) سورةُ يونسَ : الآيةُ ٣٢ .

(٤) سورةُ يونسَ : آيةُ ٣٦ ، وسورةُ النَّجمِ : آيةُ ٢٨ إلاَّ أنَّ فيهَا : ﴿ وَإِن ﴾ .

(٥) يشيرُ إلى ما روي في أَمالِيِّ الطُّوسيِّ : ص٦٢٦ مجلسِ ٣٠ :ح٥ : عن الأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ عَنْ عليٍّ عليه السلام : ((**إِنَّ دِيْنَ الله لا يُعْرَفُ بِالرِّجَالِ ؛ بَلْ بِآيَةِ الحَقِّ ؛ فَاعْرِفِ الحَقَّ تَعرِفْ أَهْلَهُ**)) .

(٦) إلى هنا روِيَ في المَحاسنِ : ج١ : ص٢٢٦ : باب ١٤ حقيقةِ الحقِّ : ح١٥٠ عن السَّكونِّي عن الصَّادقِ عن آبائهِ عليهم السلام عن عليٍّ عليه السلام وكذا في الكافي : ج١ ص٦٩ : بابُ الأخذِ بالسُّنَّةِ وشواهدِ الكتابِ : ح١ لكن فيهِ عن عليٍّ عليه السلام عن رسولِ الله صلى الله عليه وآله ؛ وفيهما : ((**إنَّ على كلِّ حقّ**)) .

(٧) رويَ مثلهُ في اختيارِ معرفةِ الرِّجالِ : ج٢ : ص٤٩١ :ح٤٠١ عن يونسَ بن عبدِ الرَّحمنِ عن الرِّضا عليه السلام قالَ : ((**فَإِنَّ مَعَ كُلِّ قَوْلٍ مِنَّا حَقِيْقَةً وَعَلَيْهِ نُوراً ؛ فَمَا لا حَقِيْقَةَ مَعَهُ لَا نُوْرَ عَلَيْهِ ؛ فَذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْطَانِ**)) .

(٨) في (ت) : ((رامداس هنديٌّ ، عبدُ اللهِ عربيٌّ ، جبريلُ عبريٌّ ،خدابنده فارسيٌّ ، تارى وردى تركيٌّ)) منهُ .

﴿هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾[١] .

[ترتيبُ البرهانِ في إثباتِ مباينةِ الحكم الاجتهادي والكلامي للإسلامِ]

ورَتَّبَ القياسَ البرهانيَّ بالشَّكلِ الأوَّلِ والثَّاني ؛ فقالَ : الحكمُ الكلاميُّ والاجتهاديُّ متغيِّرٌ بتغيُّرِ نظرِ المُتكلِّمِ وظنِّ المجتهدِ لا محالةَ ، وكلُّ متغيِّرٍ بنظرٍ أو ظنٍّ مباينٌ للإسلامِ ؛ وهوَ ثابتٌ لا يزولُ بنظرٍ ولا ظنٍّ فالحكمُ الكلاميُّ والاجتهاديُّ مباينٌ للإسلامِ ، والمُتعبِّدُ بمباينِ الإسلامِ متعبِّدٌ بغيرِ الإسلامِ ومبتغٍ غيرَ الإسلامِ ديناً ، وكلُّ متعبِّدٍ بغيرِ الإسلامِ مبتغٍ غيرَهُ ديناً لن يقبلَ منهُ وهوَ في الآخرةِ منَ الخاسرينَ ؛ فالمُتعبِّدُ بغيرِ الإسلامِ مبتغٍ غيرَهُ ديناً ؛ وهوَ المُتعبِّدُ أصولاً بأحكامٍ كلاميَّةٍ متغيِّرةٍ بتغيُّرِ الأنظارِ ؛ وفروعًا بأحكامٍ اجتهاديَّةٍ متغيِّرةٍ بتغيُّرِ الظُّنونِ والأفكارِ لا يُقبلُ منهُ وهوَ في الآخرةِ من الخاسرينَ .

وقالَ : الحكمُ الكلاميُّ أصولاً والاجتهاديُّ فروعاً متغيِّرٌ بتغيُّرِ نظرِ المُتكلِّمِ وظنِّ المجتهدِ ؛ ولا شيءَ في الإسلامِ بمتغيِّرٍ بتغيُّرِ نظرِ المُتكلِّمِ وظنِّ المجتهدِ ؛ فلا شيءَ منَ الحكمِ الكلاميِّ والاجتهاديِّ منَ الإسلامِ في شيءٍ ضرورةَ تغايرِ المتباينَينِ وتباينِ المتغايرَينِ .

(١) سورةُ الأعرافِ : آيةُ ٤٣ .

[الخاتمةُ]

وقد لاحَ الصبُّحُ لذي عينَينِ ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾[1] ، والاستقامةُ هيَ الثَّباتُ نقيضُ الاعوجاجِ والانقلابِ والتَّغيِّرِ والهيئاتِ[2] ، والسَّبيلُ عديدُ بيِّناتِ عليٍّ **« هَذَا صِرَاطُ عَلِيٍّ مُسْتَقِيمٌ »**[3] ، **« وَالحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ ؛ يَدُوْرُ مَعَهُ حَيْثُمَا دَارَ »**[4] ، ولم يكن كلامي نظريًّا ولا اجتهاديًّا ظنيًّا ، وشيعة الرجل مَن يشيِّعُ حذوَهُ ؛ ويسلكُ سبيلَهُ ذلكَ ، وقد صحَّ عنهُ عليه السلام أنَّهُ قالَ[5] : **« إنَّ مِمَّنْ يَنْتَحِلُ وَلايَتَنَا لَمَنْ هُوَ شَرٌّ مِنَ اليَهُوْدِ وَالنَّصَارَى وَالَّذِيْنَ أَشْرَكُوْا »** انتهى .

فشرٌّ منَ اليهودِ هُمُ المتَّبعونَ للظُّنونِ في دينِ الإسلامِ ، وشَرٌّ مِنَ النَّصارَى هُمُ الصُّوفيَّةِ المُدَّعونَ لطريقةِ الباطنِ وهُمْ حيارى ، وشرٌّ مِنَ الَّذين أشركوا هُم أتباعُ الفريقَينِ المُضلَّينِ منَ المريدِينَ والمُقلِّدينَ ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾[6]؛فعبدوهُم من حيثُ لا يشعرونُ؛ ولسوفَ يعلمونَ.

---

(١) سورةُ الأنعامِ : آيةُ ١٥٣ .

(٢) كذا في (ت) ، وفي (ف) : ((وتغيرُّ الْهيئاتِ)) .

(٣) كذا وردَ في الكافي : ج١ : ص٤٢٤ : بابٌ فيهِ نكتٌ ونتفٌ من التَّنزيلِ في الولايةِ : ح٦٣ بسندِهِ عن هشامِ بنِ الحكمِ عن الصَّادقِ عليه السلام .

(٤) رُوِيَ مُرسَلًا عن النَّبيِّ صلى الله عليه وآله في الفصولِ المختارةِ : ص٩٧ ، عن سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ عنهُ صلى الله عليه وآله وذكر ابنُ أبي الحديدِ في شرحِ النَّهجِ : ج٢ : ص٢٩٧ أنَّهُ من الأخبارِ الصَّحيحةِ .

(٥) اختيارُ معرفةِ الرِّجالِ " رجال الكشيِّ " : ج٢ : ص٥٨٧ : ح٥٢٨ بسندِهِ عن إبراهيمَ الكرخيِّ عن الصَّادقِ عليه السلام ؛ وفيهِ : ((هَذَا الأَمْرِ)) ، بدلَ ((وَلايتَنا)) .

(٦) سورةُ التَّوبةِ : الآيةُ ٣١ .

[تاريخُ فراغِ التَّأليفِ]

والحمـدُ لله على تمامِ هذا « **الإهليلجِ المُربَّى لصحَّةِ داءِ السَّوداء** » في ساعةٍ واحدةٍ منَ الخميسِ الآخرِ من ربيعِ الأوَّلِ في العشرِ الآخرِ منَ العشرِ الثَّالثِ من المئةِ الثَّالثةِ من الألفِ الثَّاني (١) من الهجرةِ النَّبويَّةِ بمقابر قريشٍ حامدًا مُصلِّـيًّا مستغفرًا .

****

[تاريخُ فراغِ التَّحقيقِ]

وَقَعَ الفراغُ من رسالةِ « **الإهليلجِ المربَّى** » ـ تصحيحًا وإخراجًا ومقابلـةً وتَهميشًا تحقيقًا ـ بيدِ الجانِي **أَبِي الحسنِ عليِّ ابنِ جعفرِ بنِ مكِّيٍّ آلِ جسَّاسٍ** ؛ المتمسِّكِ بولاءِ النَّبيِّ العدنانيِّ وآلِهِ الثِّقْلُ الثَّانِي في يوم الجمعةِ التَّاسعَ عشرَ من شوَّال من سنةِ ثمانٍ وثلاثينَ وأربعِ مئةٍ وألفٍ « **١٩/ ١٠/ ١٤٣٨** » من هجـرةِ ساكنِ طيبةَ الطِّيِّبةِ ـ عليهِ وآلِهِ صلواتُ الله المتواليةِ المتعاقبةِ ـ .

---

(١) ويصادف ٢٧ /٣/ ١٢٣٠هـ .

المحتويات

❋❋❋❋❋❋❋❋❋❋❋❋